

Item 6: NGO Statement on UPR Report Adoption for Egypt

Delivered by: Rahma Refaat, on behalf of the Canadian HIV/AIDS Legal Network

11 June 2010

شكرا سيدي الرئيس

يسعدني أن ألقى هذا البيان، والذي يحظى أيضا بتأييد دار الخدمات النقابية والعمالية و Center for Trade Unions and Workers Services، وشركائها من أعضاء ملتقى منظمات حقوق الإنسان المصرية المستقلة Forum for .Independent Egyptian Human Rights Organizations

إننا إذ نرحب بقبول الحكومة المصرية أغلب التوصيات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فإننا نأسف أن أغلب هذه التوصيات أتصف بالعمومية والإنشائية وعدم الوضوح، وأن التوصيات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي قبلتها الحكومة جاءت في سياق من المجاملات الحكومية التي لم تعكس أوضاع الفقر والحرمان الاقتصادي والاجتماعي لغالبية المصريين، والانتهاكات المنهجية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مصر، والتهميش المتواصل لقطاعات عديدة من السكان، خاصة في المناطق الحدودية من البلاد.

كما أننا نعرب عن أسفنا الشديد إزاء رفض الحكومة المصرية للتوصية المقدمة إليها خلال المراجعة الدورية الشاملة في فبراير الماضي، والتي طالبت الحكومة بإدخال التعديلات التشريعية اللازمة لضمان حرية النقابات العمالية في التأسيس والعمل دون إجبارها على الانضمام إلى الاتحاد العام لنقابات عمال مصر the Egyptian Trade Union Federation. وهي التوصية التي طالما شددت عليها منظمات حقوق الإنسان المصرية وكذلك آليات وخبراء الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية. حيث أن حرمان العمال المصريين من حقهم في حرية تنظيم أنفسهم لا يعد فقط مخالفة لأحد معايير العمل الأساسية، بل يؤدي كذلك وبشكل مباشر إلى انتهاك عدد آخر من حقوق العمال، مثل الحق في الإضراب والتفاوض الجماعي. وقد أدى إجبار العمل والمنظمات العمالية على الانضمام القسري للاتحاد العام، الذي يرتبط ارتباطا أساسيا بالحكومة ويعتمد عليها بشكل هائل، إلى التنامي الواضح في التحركات العمالية خارج نطاق الاتحاد العام الذي لم يعد يعبر بشكل مستقل عن حقوق العمال. وهو ما يفسر أن السنوات الماضية قد شهدت أكبر موجة من الاحتجاجات العمالية في تاريخ الحركة العمالية المصرية.

وأخيرا، سيدي الرئيس، فإننا نشدد على ضرورة أن تقوم الحكومة المصرية - وبالتشاور مع المجتمع المدني - بترجمة التوصيات العمومية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى برنامج عمل يحوي التزامات واضحة وقابلة للقياس، مصحوبة ببرنامج زمني للتنفيذ. وأن ينطلق هذا التحرك من إدراك أن السنوات الأخيرة قد شهدت استمرار مؤشرات العدالة الاجتماعية في الاختلال، وارتفاع نسبة الفقر بدلا من أن تنخفض، واتساع نطاق التفاوت في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بين الريف والحضر، وبين الأغنياء والفقراء، حتى أصبحت انتهاكات أغلب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مصر على نفس الدرجة من المنهجية والانتشار التي تتميز بها انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية في البلاد.

شكرا سيدي الرئيس.